مدير مديرية الشركات
الرقم: ٢٠١٣/٧/٢١
التاريخ: ٢٠١٣/٧/٢١

بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم: ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية لشركة بنك الشام المساهمة المغفلة

الجلسة الأولى

المكان: فندق الشام قاعة الأمويين الساعة: العاشرة صباحاً تاريخ: ٢٠١٣/٦/٢٦م

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة بنك الشام المساهمة المغفلة إلى السادة المساهمين والمُبلغة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة لإيفاد مندوب عنها لحضور اجتماع الهيئة العامة الغير عادية، فقد حضر الاجتماع مساهمون يحملون / ٢١,١٥٠,٠٠٠ / سهم من مجموع الأسهم الكلي البالغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ سهم فكانت نسبة الحضور (٤٢,٣ %).

كما حضر الاجتماع السيدة الهام الشحادة والسيد علي صيوح مندوبي وزارة الاقتصاد والتجارة بموجب كتاب التكليف رقم ٨٤٥ تاريخ ٢٠١٣/٦/١٦.

والآنسة حنان عيلبوني والسيد حسام حيدر والسيدة لمى شيخو مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم ١٦١/١٧٧٤ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٥.

والسيد وائل يوسف والسيدة خلود السراج مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب كتاب التكليف رقم ٥٢١/ص- إ م تاريخ ٢٠١٣/٦/١٣.

ترأس الجلسة المهندس رياض علي ديب عضو مجلس الإدارة وأعلن عن تعيين السيد كنان الصباغ كاتبا للجلسة.

والسيدين الدكتور رياض الداودي و عمر فتيح مراقبي تصويت.

وأعلن عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى وبالتالي تأجيلها إلى الجلسة الثانية التي ستنعقد في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً.

كاتب الجلسة	ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة	رئيس الجلسة
السيد كنان الصباغ	السيد علي صيوح / السيدة الهام الشحادة	المهندس رياض علي ديب

بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم: ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية لشركة بنك الشام المساهمة المغفلة

الجلسة الثانية

المكان: فندق الشام قاعة الأمويين الساعة: الحادية عشرة صباحاً تاريخ: ٢٠١٣/٦/٢٦م

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة بنك الشام المساهمة المغفلة إلى السادة المساهمين والمُبلغة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة لإيفاد مندوب عنها لحضور اجتماع الهيئة العامة الغير عادية، فقد حضر الاجتماع مساهمون يحملون / ٢٧,٩٧٩,٩٨٠ / سهم من مجموع الأسهم الكلي البالغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ سهم فكانت نسبة الحضور (٥٥,٩٦ %).

كما حضر الاجتماع السيدة الهام الشحادة والسيد علي صيوح مندوبي وزارة الاقتصاد والتجارة بموجب كتاب التكليف رقم ٨٤٥ تاريخ ٢٠١٣/٦/١٦.

والآنسة جنان عيلبوني والسيد حسام حيدر والسيدة لمى شيخو مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم ١٦١/١٧٧٤ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٥.

والسيد وائل يوسف والسيدة خلود السراج مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب كتاب التكليف رقم ٥٢١/ص- إ م تاريخ ٢٠١٣/٦/١٣.

ترأس الجلسة المهندس رياض علي ديب عضو مجلس الإدارة وأعلن عن تعيين السيد كنان الصباغ كاتبا للجلسة.

والسيدين الدكتور رياض الداودي و عمر فتيح مراقبي تصويت.

وأعلن بعد افتتاحها أنه قد حضر مساهمون يحملون ما نسبته (٥٥,٩٦%) في الساعة الحادية عشرة وباعتبار أنها جلسة ثانية فقد اكتسب الاجتماع الصفة القانونية.

رحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور وبمندوبي الجهات الرسمية عن وزارة الاقتصاد والتجارة ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية.

عرض رئيس الجلسة على الحضور موضوع تنازل الحضور عن أي عيب أو إشكاليات في إجراءات الدعوة فاعترض أحد المساهمين على توقيت إرسال الرسائل النصية عبر الأجهزة الخليوية وذلك لعدم كفاية الوقت

الفاصل بين الدعوة وتوقيت الاجتماع وهو يوم واحد فقط، ورد الدكتور فراس عدي بأن التأخير يعود إلى أسباب فنية وسيتم معالجة هذا الموضوع في الاجتماعات المقبلة، وتمت الموافقة على هذا الطرح والتنازل.

ثم تمت مناقشة جدول الأعمال وفق الترتيب التالي:

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنصرمة وخطة العمل للسنة اللاحقة لها والمصادقة عليه.

تلا المهندس رياض علي ديب رئيس الجلسة تقرير مجلس الإدارة.

وبعد المناقشة عرض تقرير مجلس الإدارة على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع.

٢- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة نشاطاتها والمصادقة عليه.

تلا الدكتور أحمد حسن تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
سأل احد الحضور عن توزيع الأرباح على مساهمي البنك وأجاب الدكتور رياض الداودي أن القوانين والتعليمات تمنع توزيع أرباح طالما هنالك خسائر يتم تدويرها سنوياً، وأنه سيتم بيان الأرباح في بند مناقشة الميزانية.
سأل أحد الحضور عن سبب عدم محاسبة الإدارات السابقة المسؤولة عن تعثر البنك في البداية، ورد الدكتور رياض الداودي بان الملاحقة القضائية تحتاج إلى أدلة وأن التعثر ناتج عن إهمال في بعض الإدارات دون وجود أدلة تسمح بالملاحقة القضائية.

وبعد مناقشة تقرير هيئة الرقابة الشرعية وعرضه على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع.

بنك الشام
CHAMBANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم: ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية

٣- سماع تقرير مفتش الحسابات عن الميزانية وعن أحوال الشركة وحساباتها للسنة المالية المنصرمة ٢٠١٢ والمصادقة عليه.

تلا السيد عمر صيموعه تقرير مفتش الحسابات الذي بين فيه أن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وإن القوائم المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي المصادقة عليها.

وبعد مناقشة تقرير مفتش الحسابات وعرضه على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع.

٤- مناقشة الحسابات والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

تلا السيد أحمد اللحام كلمة رحب بها في الحضور وأوضح بأن البنك قد حقق أرقام ممتازة خلال السنة الماضية فيما يتعلق بالميزانية.

قدم الدكتور رازي محي الدين عرضاً عن الأرقام المبينة في التقرير السنوي والظاهرة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، كما عرض مخططات بيانية مقارنة بين أرصدة عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ إضافة إلى الربع الأول من عام ٢٠١٣.

وأهم النقاط التي تم تداولها فيما يخص هذا البند :

- التغييرات الطارئة على الأصول الثابتة.
- ازدياد حقوق المساهمين لتتجاوز بمجموعها الخمسة مليارات ليرة سورية .
- كتلة الإيرادات التشغيلية وهيكلتها.

شرح السيد احمد اللحام تطورات دعوى شركة دار الاستثمار والدفعات التي سيتلقاها البنك تبا. من الشركة بمجموع يقارب مبلغ خمسة عشرة مليون دولار.

بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم: ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية

طلب أحد الحضور توضيح مُفصل حول دعوى شركة دار الاستثمار، وأجاب الدكتور رياض الداودي بأن شركة دار الاستثمار مؤسسة قوية ولديها أصول كافية وسوف يتم الدفع لدائنيها من موجوداتها.

كما أوضح الدكتور فراس عدي بأن الشركة دخلت تحت قانون الاستقرار الاقتصادي في دولة الكويت وبموجب ذلك سيتم السداد لكافة دائني الشركة بشكل متتابع، وفي حال عدم الدفع سيتم متابعة التنفيذ وقد قطع البنك شوطاً كبيراً في إجراءات التنفيذ.

سؤال مساهم: سأل احد المساهمين عن سبب تضمين أرباح مركز القطع البنيوي ضمن نتائج البنك، معتبراً أن هذه الأرباح يجب عدم احتسابها من ضمن الأرباح.

أوضح كلاً من الدكتور رازي محي الدين والسيد عمر صيموعه أن احتساب أرباح مركز القطع صحيح وأن تقييم الأرباح معتمد حسب معايير محاسبية دولية.

تقدم احد المساهمين بالشكر لإدارة البنك فيما يتعلق بشفافية عرض البيانات المالية للبنك والجهود المبذولة.

وبعد مناقشة الحسابات والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وعرضها على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليها بالإجماع.

٥- اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.

قدّم الدكتور رازي محي الدين شرحاً للمخصصات والاحتياطيات التي أخذها البنك في عام ٢٠١٢ وبيّن وجود مخصصات إضافية بمبلغ ثلاثمائة وخمسون مليون تقريباً أخذها البنك ليقوي مركزه المالي ولتخفيف آثار أرباح إعادة تقييم مركز القطع البنيوي للبنك.

وبعد مناقشة موضوع الاحتياطيات وعرضه على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع.

بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم: ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية

٦- الموافقة على إدراج أسهم بنك الشام في سوق دمشق للأوراق المالية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك.

بيّن السيد احمد اللحام بأن الإدراج في سوق الأوراق المالية في الوقت الحالي قد يؤدي إلى هبوط في سعر السهم لذلك هو يؤيد التريث في إدراج أسهم البنك في سوق الأوراق المالية.

تقدم أحد المساهمين بمداخلة طالباً إدراج أسهم البنك في سوق الأوراق المالية وذلك لأن عدم الإدراج بحسب رأيه يضر المساهم ويجعله يخضع لتجار السوق ويبيع سهمه باسعار منخفضة و أضاف بأنه مضطر لبيع الأسهم، لذلك فإنه يرى إدراج الأسهم ليتمكن من البيع بسعر جيد كما أضاف بأن الإدراج كان يجب ان يتم السنة الماضية.

ردّ الدكتور فراس عدي بأن عدم الإدراج في السنة الماضية كان يعود لأسباب تتعلق بالأنظمة والقوانين المتعلقة بعدم استكمال شروط الإدراج، كما أن أسعار أسهم الشركات الأخرى المُدرجة في سوق الأوراق المالية تأثرت سلباً وانخفضت قيمتها كثيراً، إضافة إلى أن كل مساهم يستطيع حالياً بيع أسهمه في أي وقت يشاء عن طريق مراجعة غرفة تداول الأسهم في البنك وتسجيل اسمه ورقم هاتفه وعدد الأسهم التي يرغب ببيعها ليتم وصله مباشرة مع طالبي الشراء.

كما أوضح الدكتور رياض الداودي بأن مجلس إدارة البنك يرى عدم الإدراج حالياً في سوق الأوراق المالية حرصاً على ضمانات مساهمي البنك بسبب الظروف التي تمر بها البلد، كما تعهد بنقل رغبة العديد من صغار المساهمين الحاضرين بإدراج الأسهم في سوق الأوراق المالية إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه المجلس مناسباً بهذا الخصوص وبأقرب وقت ممكن.

اعترض أحد المساهمين على طريقة التصويت لاتخاذ القرارات في اجتماع الهيئة العامة، فأوضح الدكتور رياض الداودي بأن التصويت يتم وفقاً لعدد الأسهم التي يملكها أو يمثلها كل مصوت، وأن القرارات تتخذ بحسب أكثرية عدد الأسهم المشتركة في عملية التصويت، وفي حال رغب أحد المساهمين بالاعتراض على نتائج التصويت يمكنه اللجوء إلى القضاء بهذا الخصوص.

تقدم أحد المساهمين بمداخلة أكد فيها على أن التصويت على كافة القرارات المتخذة في هذا الاجتماع يجب أن يتم حسب عدد الاسهم التي يملكها كل مساهم، وأن القرارات تتخذ بحسب أكثرية عدد الأسهم واقترح تأجيل إدراج أسهم البنك في سوق الأوراق المالية لما بعد الشهر الثامن من العام الجاري.
طلب أحد المساهمين رأي مراقبي وزارة الإقتصاد في موضوع التصويت على إدراج الأسهم في سوق الأوراق المالية، وأوضحت السيدة الهام الشحادة بأن التصويت يجب أن يكون بحسب عدد الأسهم التي يملكها أو يمثلها المصوّت، واقترحت طرح موضوع الإدراج للتصويت لاتخاذ القرار بحسب رغبة الأكثرية.

وبعد المناقشة وعرض الموضوع على التصويت قررت الهيئة العامة بالأغلبية المطلقة التريث في إدراج أسهم البنك في سوق دمشق للأوراق المالية وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ قرار الإدراج في الوقت الذي يراه مناسباً واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك.

٧- البحث في تعويضات ومكافآت لمجلس الإدارة للعام ٢٠١٢.

بيّن المهندس رياض علي ديب رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة لم يخصص أية تعويضات أو مكافآت لأعضائه عن العام ٢٠١٣.

وبعد مناقشة موضوع التعويضات والمكافآت وعرضه على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع.

٨- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الشركة عن السنة المالية المنصرمة.

بعد المناقشة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٢.

بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم: ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية

٩- انتخاب مفتش الحسابات لعام ٢٠١٣ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.

بيّن السيد أحمد اللحام بأن مجلس الإدارة طلب عروض من شركات دولية ومحلية ولا يزال الموضوع قيد الدراسة من قبل مجلس الإدارة.

وسأل مساهم عن الآلية التي يتم من خلالها اختيار مدققي الحسابات فأجاب السيد اللحام بأن ذلك يكون عبر تقديم عدة عروض يتم دراستها وأنه توجد ثلاثة شركات تقدمت بعروض للقيام بمهام تدقيق الحسابات، والمعيار ليس هو دائماً السعر الأرخص ولكن هناك عدة أمور تأخذ بعين الاعتبار منها كون شركة التدقيق شركة دولية مشهورة ذات سمعة جيدة لأن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على مصداقية ميزانية البنك .

وبعد المناقشة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة بترشيح ثلاثة مفتشي حسابات لوزارة الاقتصاد ليتم اختيار أحدهم لتدقيق حسابات البنك لدورة عام ٢٠١٣ وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

١٠-انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك بسبب انتهاء مدة عضويته وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم.

رشح مجلس الإدارة كل من السادة الدكتور وهبة الزحيلي والدكتور أحمد حسن والدكتور عبد الباري مشعل، ليكونوا أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

وبين الدكتور فراس عدي بأن اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يحتاج قبول هذا الترشيح بداية من قبل مجلس النقد والتسليف تمهيداً لعرض الموضوع على الهيئة العامة للبنك، وأنه قد تم مراسلة المصرف المركزي بهذا الخصوص وصدر قرار بالموافقة على ترشيح هذه الأسماء للهيئة العامة للبنك ليصار لاحقاً إلى استكمال إجراءات القبول في المصرف المركزي وإصدار قرار من مجلس النقد والتسليف بذلك.

بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم: ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية

بعد المناقشة وطرح الموضوع على التصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب الدكتور وهبة الزحيلي والدكتور احمد حسن والدكتور عبد الباري مشعل، ليكونوا أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

١١- إقرار لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية المعدلة لتوفيقها مع ما ورد في القرار (٩٣٦/م ن /ب٤) تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٧. وتفويض مجلس الإدارة بالقيام بأية تعديلات لاحقة للائحة بما يتوافق مع القوانين والقرارات النافذة.

أوضح الدكتور أحمد حسن دور هيئة الرقابة الشرعية في المتابعة مع دائرة الرقابة الشرعية الداخلية في البنك للتأكد من توافق العمليات المصرفية في البنك مع أحكام الشريعة الاسلامية.
كما بيّن الدكتور حسن مضمون هذه اللائحة وأنه تم توفيقها مع القرار (٩٣٦/م ن /ب٤) تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٧ الصادر عن مجلس النقد والتسليف.

بعد المناقشة وطرح الموضوع على التصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إقرار لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية المعدلة لتوفيقها مع ما ورد في القرار (٩٣٦/م ن /ب٤) تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٧. وفوضت مجلس الإدارة بالقيام بأية تعديلات لاحقة للائحة بما يتوافق مع القوانين والقرارات النافذة.

١٢- تفويض الهيئة العامة غير العادية لمجلس إدارة المصرف بالقيام بكافة الإجراءات اللازمة لتعديل النظام الأساسي للمصرف بما يضمن توفيقه مع القواعد الآمرة الواردة في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٢٩) لعام ٢٠١١ والقوانين والأنظمة الخاصة

بالمصارف ودليل الحوكمة المعتمد أصولاً بالقرار رقم (٤٨٩/م.ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٩/٤/٨، وذلك ضمن المهل المحددة لهذه الغاية في القوانين النافذة وبعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي والجهات المعنية الأخرى.

بيّن الدكتور فراس عدي بأن هذا الموضوع قد تم طرحه في الاجتماع السابق المؤرخ في ٢٠١٢/٦/١٧ وتم الحصول على موافقة الهيئة العامة عليه وصدر قرار بهذا الخصوص عن وزارة الاقتصاد في حينه وأن السادة مندوبي وزارة الاقتصاد أكدوا عدم الحاجة لتجديد هذا التفويض. لذلك فإن الموضوع مطروح للعلم والمتابعة.

وأخيرا شكر رئيس الجلسة المهندس رياض علي ديب الحضور وانتهت الجلسة.

كاتب الجلسة	ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة
السيد كنان الصباغ	السيد علي صيوح — السيدة الهام الشحادة
مراقب تصويت	مراقب تصويت — رئيس الجلسة
الدكتور رياض الداودي	السيد عمر فتيح — المهندس رياض علي ديب